

# الطعن في الأحكام الإدارية أمام القضاء الإداري الأردني

## دراسة مقارنة

اعداد

الطالبة هند حسين عبد الله البرماوي

اشراف

الدكتور هشام حامد الكساسبة

إنطلاقاً من حرص المشرع الأردني على سن الجديد من قواعد التنظيم القضائي والإجراءات وذلك بهدف توفير افضل حماية للحقوق، واستجابة للتعديل الدستوري لعام ٢٠١١ الذي بدوره ألغى قانون محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ الذي حل محله قانون القضاء الاداري رقم (٢٧) لسنة (٢٠١٤)، مستحدثاً للمحكمتين الإداريتين (الإدارية والإدارية العليا)، متيحاً بهذا التعديل المجال للأفراد فرصة أخرى للتقاضي، وذلك بالطعن في الأحكام التي تصدر عن المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا، وعليه فإنه قد كان من الجدير بالامر بيان اختصاص هذه المحاكم في القضاء الإداري الأردني والتشريعات المقارنة، وإن هنالك سلسلة من الإجراءات الواجب اتباعها أمام المحكمة الإدارية العليا للطعن في الأحكام التي تصدر عن المحكمة الإدارية من مرحلة ايداع أوراق الدعوى وحتى الوصول إلى مرحلة صدور الحكم.